السكان» (**يديعوت أحرونوت**، ١٤/١٢/١٩٨٧). **وفي تصريحات لاحقة**، قال شامير إن تقديرات الجيش هي أن موجة «أعمال الشغب» في غزة في طريقها إلى الانحسار، موضحاً انه يعتقد بأن مرحلة عودة الهدوء قد بدأت، وأن النظام سوف يعود إلى نصابه في قطاع غزة والضفة الغربية، خلال الأيام القليلة المقبلة (**المصدر نفسه**، ١٧/١٢/١٩٨٧). وأكد كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع أن «أعمال الشغب» تتم بتحريض من الخارج، و«نتيجة للتحريض من جانب [ياسر] عرفات وصحبه الذين يطالبون المشاغبين بعدم التوقف؛ ولكن هؤلاء يشكلون الأقلية» (**المصدر نفسه**). ولاحظ وزير الدفاع ان «أعمال الشغب تتم من خلال توجيه سياسي واضح، تقف وراءه كل من إيران والعراق وسوريا، وفي المقدمة منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٧).

هذه المحاولات للتقليل من حجم المشاركة الشعبية في الانتفاضة، وفي قدرتها على الاستمرار، لم تصمد طويلاً أمام امتحان الواقع. فبينما أعرب شامير عن تقديره باحتمال عودة الهدوء خلال أيام قليلة، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن احتمال عودة الهدوء ضيئل إلى حين الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، يوم ذكرى تأسيس «فتح» (**المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٨٧). أما رابين، فتوقّع أن تستغرق عملية استعادة الهدوء أسبوعاً، أو أسبوعين (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٨٧).

هذا الاعتراف بقدرة الانتفاضة على الاستمرار أكثر مما توقّعه المسؤولون الاسرائيليون، قاد هؤلاء إلى الاعتراف، أيضاً، بخطأ تقديراتهم بالنسبة إلى حجم المشاركة الشعبية في الانتفاضة. ففي معرض رده على سؤال من مراسل صحيفة «هآرتس»، اعترف رابين بأنه لا يستخف بما حصل، كونه فاق، من حيث الحجم، كل ما عرفته المناطق في الماضي (**هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٧). كذلك اعترف مصدر أمني رفيع المستوى، في حديث مع مراسل صحيفة «معاريف»، بأن ما حصل في المناطق، في الاسابيع الأخيرة، يشكل تغييراً جوهرياً ويخلق وضعاً جديداً لم يسبق له مثيل. وأضاف المصدر الأمني ان التغيير يتصل بكل الميزات الرئيسة والهامة في المناطق. «انه تغيير في قوة الاحتجاج، وانجازاته، واستمراريته». واعترف المصدر بأن الاحداث قد فاجأت جهاز الأمن وأنه لم يكن مستعداً لها (**معاريف**، ٦/١/١٩٨٨). من ناحية أخرى، تضمّنت تعقيبات القادة الاسرائيليين على الانتفاضة في المناطق المحتلة، المرة تلو الأخرى، تأكيد عزم السلطات الاسرائيلية على قمع التحرك الجماهيري، مهما كلّف الأمر. فوزير الدفاع، الذي انفجرت الانتفاضة بينما كان يقوم بزيارة واشنطن، أكد، من هناك، أن اسرائيل «قد تعلمت من خلال التجربة القاسية أنه لا يجوز الرضوخ للقوة والارهاب» (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١٢/١٩٨٧).

وفور عودته من واشنطن، أكد رابين أن الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن سوف يعملان، بكل وسيلة، من أجل فرض النظام في المناطق، حتى لو لم تحظ أعمالهما بالتعاطف في العالم (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٧). وذكر مصدر عسكري رفيع المستوى، أن الجيش بدأ، فعلاً، بتنفيذ تعليمات وزير الدفاع، وأنه تم إرسال المزيد من القوات والتعزيزات إلى بؤر «أعمال الشغب». كذلك أعلن المصدر العسكري نفسه، عن أن قوات الأمن سوف تتخلّى عن أسلوبها في الالتزام بضبط النفس الذي مارسته منذ اندلاع الانتفاضة، وأنها سوف تلجأ، منذ الآن، إلى سياسة اليد القوية وإلى اجراءات أكثر حزماً (**المصدر نفسه**). وواصل رابين تهديداته إزاء استمرار تدهور الاوضاع، فقال: «علينا أن نوضح للعرب، سواء أكان ذلك بالكلمات أم بالافعال، أنهم لن يحققوا أي شيء بوسائل العنف والتهديد بالحرب والارهاب وأعمال خرق النظام» (**المصدر نفسه**). وفي أثناء زيارة تفقّدية للضفة والقطاع، هدد رابين، مجدداً، بأن قوات الأمن لن تتردد في استخدام أي وسيلة يتيحها القانون من أجل فرض النظام في المناطق. وألمح إلى أن جهاز الأمن سوف يلجأ إلى أساليب الاعتقالات الادارية والطرد (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٨٧). وذكر بعض المصادر الصحافية انه تم اعتقال قرابة ألف شخص، وان عمليات الاعتقال مستمرة (**هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٨٧). من جهته، أكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، «أن الأمن والنظام يتقدمان على صورة اسرائيل الجميلة في نظر العالم؛ ولذا، سوف نواصل الجهود لفرض النظام بواسطة قوات